

في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب ضد الصحفيين: كأن الجحيم المستمر ضد الصحفيين اليمنيين منذ عشرة سنوات قد بدأ للتو

2 نوفمبر 2024

في هذا اليوم، وبينما يحتفي العالم بـ"اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين" يعيش صحفيو اليمن وضعاً مأساوياً وقلماً عميقاً، لما يواجهونه من عنف وترهيب وقتل على خلفية كتاباتهم وإبداء آرائهم. ساهم في حدته إفلات المرتكبين والمتورطين من العقاب. نود نحن المنظمات الموقعة على البيان أن نُذكر المجتمع الدولي بأهمية التركيز على الانتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن، واتخاذ إجراءات ملموسة لحمايتهم.

- تمر الصحافة في اليمن بأسوأ مرحلة في تاريخها، فخلال عقد كامل لم تتوقف الانتهاكات بحق الصحفيين، في ظل إفلات المرتكبين والمتورطين من العقاب، وقد ساهم ذلك في تصنيف اليمن كالثالث أخطر بلد في العالم على حياة الصحفيين وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود في [تقريرها الصادر 2021](#). وأكدت المنظمة في [أحدث تقاريرها](#) أن اليمن يحتل مراتب متأخرة في حرية الصحافة، إذ جاءت في المرتبة 154 من أصل 180 دولة لعام 2024.

- لعدة سنوات، واجه الصحفيون في اليمن مستويات متزايدة من العنف والمخاطر، من جهات عدة. بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة، والجماعات المتطرفة، والجماعات المسلحة الأخرى. كما سيطرت مختلف أطراف النزاع على وسائل الإعلام، مما انعكس على شحة المعلومات المستقلة في اليمن.

- تؤكد المنظمات المنضوية في إطار تحالف ميثاق العدالة أنه خلال السنوات العشر الماضية، كان الصحفيون ضحايا لجرائم وانتهاكات متنوعة، شملت التصفية الجسدية والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والتضييق على حرية التعبير. وفي جميع الحالات يفلت الجناة من المساءلة والعقاب. وبدلاً عنه، يُقدّم الضحايا إلى محاكمات جائرة، أمام المحاكم الجزائية المتخصصة. في قضايا الإرهاب وأمن الدولة- وتصدر بحقهم أحكام قاسية تفتقر لأبسط معايير التقاضي العادل والنزيه، ناهيك عن كون تلك المحاكم غير مختصة بقضايا الصحافة والنشر. هذه الانتهاكات تُضعف من دور الإعلام في بناء مجتمع ديمقراطي، وتحد من إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها المواطنين.

- سجلت المنظمات المنضوية في تحالف "ميثاق العدالة"، ونقابة الصحفيين اليمنيين، خلال عقد من الزمن، أكثر من 3000 انتهاك تعرض له الصحفيون والمؤسسات الإعلامية والناشطون الاعلاميين. ذكر [تقرير مرصد الحريات الإعلامية](#) للعام 2023 أنه وثق خلال تسع سنوات فقط أكثر من 2515 انتهاك. ووفقاً لنقابة الصحفيين فإن 1700 حالة انتهاك واعتداء قد وقعت ضد الصحفيين منذ بدء الحرب، [وقتل ٤٥ صحافياً](#) بينهم صحفيان، وتوقفت 165 وسيلة إعلام وحُجِب قرابة 200 موقع الكتروني محلي وعربي ودولي. وفي [تقرير اغتيال الحقيقة](#) وثقت منظمة صدى أكثر من 60 حالة قتل لصحفيين وعاملين في وسائل الاعلام. وكدليل على تفشي الإفلات من العقاب، فإن 44 من حالات القتل قد أفلت مرتكبوها من العقاب وحُرم الضحايا من الانتصاف.

- توصل مركز [فري ميديا للصحافة الاستقصائية](#) من خلال العمل على تحقيقات معمقة حول مقتل 12 صحفياً، إلى نتائج سيئة، وغيوب واضحة في إجراءات الجهات المختصة المفترض بها تحقيق العدالة، مثلاً: أوقفت النيابة في صنعاء، التحقيق في قضية اغتيال الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي، ولم تستجوب النافذين الذين وردت أسماؤهم في محاضر الاستدلال. وتوقفت التحقيقات في المباحث الجنائية بمحافظة عدن في جريمة اغتيال الصحفية رشا الحرازي التي قُتلت بتفجير استهدفها وزوجها الصحفي محمود العتمي. وفي تعز حكمت المحكمة ببراءة المتهم بقتل الصحفي فواز

الوافي، وهذا صحيح، لأن المتورطين بقتله لم يتم تقديمهم للمحاكمة، وتدخلت السلطات المحلية عندما حاول المباحث الجنائية التحقيق مع البعض منهم.

- وفي الوقت الذي نطالب فيه بتحقيق العدالة، وعدم إفلات المتورطين من العقاب، ومحاسبة المسؤولين عن كافة الجرائم ضد الصحفيين ونشطاء الاعلام، وبدلاً من توفير سبل الحماية التي تساعد لهم للعمل من أجل الحقيقة، نشهد توحشاً غير معهود، وكأن الجحيم المستمر ضد الصحفيين قد بدأ للتو.

- احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيين) [الصحفي محمد المياحي](#)، في 20 سبتمبر/ أيلول 2024، [ورفضت الكشف عن مصيره](#). نُشير بقلق إلى [حكم الإعدام الصادر بحق طه المعمري مالك شركة "يمن ديجيتال ميديا"](#) من المحكمة الجزائرية المتخصصة في صنعاء، ومصادرة ممتلكاته. وإعادة [محاكمة أربعة صحفيين](#) سبق وأن أُفرج عنهم بصفقة تبادل أسرى بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي برعاية أممية. كانت الكرامة لحقوق الإنسان تابعت قضيتهم [وقدمت بشأنهم شكاوى](#) أمام الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، بما في ذلك فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيرهما. هذه الممارسات التعسفية تكشف عن النهج الوحشي والقمعي الذي تتبعه جماعة الحوثيين ضد الصحفيين، مما أدى إلى تصحر مناطقهم من الصحافة المستقلة والحزبية.

- شهدت المناطق الحكومية حملات اعتقال ومضايقات ضد الصحفيين والنشطاء، كان آخرها احتجاج الصحفي عادل النزيلي من قبل قوات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي من تعز، في 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، وبحسب نقابة الصحفيين فإن الجهود التي بذلتها للإفراج عنه [قوبلت بتعنت غير مفهوم](#). وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 [استدعت مباحث الأموال العامة](#) التابع للحكومة في محافظة تعز، الصحفي وجدي السالمي على خلفية قضية نشر ضد مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية، الذي يشغل منصب مديره التنفيذي. وفي عدن [قُدم سبعة صحفيين ونشطاء للمحاكمة](#) بتهمة خطيرة، حيث يُحاكمون أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة باعتبارهم فارين من وجه العدالة، في قضية مقتل العميد عدنان الحمادي قائد اللواء 35، مما يعكس حالة من المخاطر التي تحول دون ممارستهم لعملهم بحرية.

- في هذا اليوم نود أن نشيد بشكل خاص بأولئك الصحفيين الذين لا تزال أسرهم تنتظر العدالة ومحاسبة المتورطين بقتلهم. علينا التذكير بأن الإفلات من العقاب لا يمثل فقط فشلاً في محاسبة الجهات المعتدية، بل يشجع أيضاً على استمرار هذه الممارسات. لذا، يتطلب من أطراف النزاع الالتزام بضمان أن تكون مؤسسات العدالة ومؤسسات إنفاذ القانون، محايدة ولا تخضع للتأثير على قراراتها. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده عبر الآليات الدولية التي تحمي حرية الصحافة، ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وتعزيز دور المدافعين عن حقوق الإنسان لإنهاء الإفلات من العقاب.

رسائل إلى المعنيين:

أطراف الصراع:

- ندعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية الصحفيين. يجب أن تكون الالتزامات تجاه حقوق الإنسان معياراً مهماً في جميع العمليات العسكرية والسياسية.
- تحييد الصحافة عن الصراعات في إطار تحقيق العدالة والمصالحة، والعمل على خلق بيئة آمنة تتيح للصحفيين القيام بعملهم دون خوف.
- العمل من أجل محاسبة المتورطين في الجرائم ضد الصحفيين، واتخاذ تدابير فعالة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.
- فتح الباب أمام المقرر الخاص بحرية التعبير، لدراسة المستوى المتزايد للعنف واقتراح حلول تعالج الإفلات من العقاب، مرة واحدة وإلى الأبد.

المجتمع الدولي:

- ندعوكم للدفاع عن حقوق الصحفيين في اليمن، من خلال إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.
- الضغط على الأطراف المعنية في الصراع لوضع حد للاعتداءات وتعزيز الحماية للصحفيين.

الصحفيون:

- نود أن نعبر عن تضامننا معكم في كفاحكم الشجاع لنقل الحقيقة. ونحثكم على مواصلة عملكم في هذه الظروف الصعبة. صوتكم هو أداة هامة في رواية الواقع وكشف الحقائق وتحقيق العدالة.
- تذكروا أن صوتكم قوي ومعبر، وأن الاستمرار في نقل الواقع هو خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أفضل.

الموقعون:

1. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
2. منظمة مساءلة
3. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
4. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
7. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
8. منظمة رصد حقوق الإنسان
9. منظمة رابطة أمهات المختطفين
10. منظمة سام للحقوق والحريات
11. مرصد الحريات الإعلامية في اليمن
12. المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين "صدى"
13. منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
14. المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)
15. مؤسسة "يمن فيوتشر" للتنمية الثقافية والإعلامية
16. المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي
17. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
18. مؤسسة ميديا ساك للإعلام والتنمية
19. القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
20. مركز يني يمن الإعلامية - تركيا
21. مؤسسة الصحافة الإنسانية (hjif)
22. منظمة مساواة للحقوق والحريات
23. شبكة صحفي مراقب
24. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
25. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
26. مؤسسة انقاذ للتنمية
27. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
28. رابطة نساء من أجل السلام
29. الكرامة - جنيف

30. منظمة الراصد لحقوق الإنسان
31. المنظمة الوطنية لتنمية المجتمع
32. مركز حماية لحقوق الانسان
33. مؤسسة مسارات السلام PPF
34. نادي الإعلاميين اليمنيين في تركيا
35. مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية وحقوق الإنسان
36. مؤسسة شباب عدن الواعد
37. منتدى الدبلوماسية الشبابية
38. مؤسسة باحث للتنمية وحقوق الانسان
39. المركز القانوني اليمني
40. مؤسسة لأجلك للاستجابة والتنمية
41. مركز يمن ميديا جايد للتنمية
42. مؤسسة إنسان التنموية HDF
43. مركز الآخر للسلام والتنمية
44. مؤسسة أرض السلام للإعلام والتنمية الإنسانية والحقوقية
45. مؤسسة الشروق لتنمية المرأة والطفل